كالذي توصل لادراكه اولئك التجار والوسطاء. بل اعتبر الكثيرون منهم عملية التسجيل شيئا ضارا ستتبعه التزامات مالية (رسوم وضرائب) وعسكرية (خدمة عسكرية اجبارية) تجاه الدولة.

وهكذا ومنذ السبعينات من القرن التاسع عشر وجد آلاف الفلاحين انفسهم محرومين من ابسط حقوق الحيازة فيما اصبحوا واقعين وبشكل متزايد تحت سيطرة الاقطاعي الجديد الذي تمكن ان يجمع في شخصه بين مالك الارض وجابي الضرائب والمرابي. وادى هذا التحول الاقتصادي الزراعي الى تمركز مساحات شاسعة من الاراضي في ايدي كبار الملاكين وبورجوازية المدن الامر الذي مكن المتمولين اليهود فيما بعد ـ كعائلة روتشيلد مثلا ـ من اجراء صفقات خيالية مع هؤلاء الاقطاعيين من امثال عائلة سرسق والقباني وسلام وبيهم وتيان) انتقلت بموجبها ملكية اخصب الاراضي الزراعية في فلسطين الى المهاجرين الصهيونيين.

وكثيرا ما كان المالك العربي يجهل بالضبط موقع الارض الزراعية التي تشملها صفقة البيع او عدد الافراد الذين يعتاشون من ناتج عملهم فيها. وشكلت هذه الاراضي نواة الاستيطان اليهودي في فلسطين حيث قامت عليها مستوطنات زخرون يعقوب وريشون لتسيون وروش بينا وغيرها من اوائل المراكز الاستيطانية. ولم يقتصر تأثير المستعمرات اليهودية (والالمانية) في فلسطين على ملكية الاراضي الزراعية وطرد سكانها العرب الاصليين منها، بل انها ايضا مهدت الطريق امام انفتاح السوق المحلية على الرأسمالية الغربية الوافدة وذلك بادخال المكننة في المواصلات والادوات الزراعية والمشاغل الصغيرة والخدمات السياحية.

لقد اعتبر د. اسعد اتات، الذي أشرف على اعداد مادة الفصل المتعلق بملكية الاراضي في فلسطين قبل الانتداب البريطاني ان الانتقال من نظام الملكية العامة، المشاعية للاراضي، الى نظام الملكية الخاصة والخاضع لقانون الاراضي عام ١٨٥٨، قد ارسى الاسس لتطور الاقتصاد الفلاحي لاحقا باتجاه تسريع دخول الرأسمالية الى البلاد وتحول جزء من الفلاحين الى اجراء، يعيشون من بيع قوة عملهم».

ويبدو ان د. اتات قد تجاهل اثر العوامل الاخرى، التي ذكرها في بداية بحثه، على تشكل العمل المأجور في فلسطين. وهذه العوامل هي: «علاقة التبعية